الأمم المتحدة S/2007/715

مجلس الأمن

Distr.: General
6 December 2007
Arabic
Original: English

مشروع تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب إلي مجلس الأمن بموجبه أن أطلعه بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا – بيساو، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، وفيما بعد، طلب إليّ المجلس، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا خطيا كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويركز هذا التقرير على التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/576).

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – استأثرت الأصوات المطالبة بالاستعاضة عن وزيري الداخلية والمالية بأشخاص معينين من حزب التجدد الاجتماعي، بالانتباه في الوسط السياسي خلال معظم الفترة المستعرضة. واتسمت هذه الفترة أيضا بتزايد التوترات الاجتماعية التي تزامنت مع ركود برلماني طويل. وكان هناك شعور متزايد بالقلق الاجتماعي وتصورات معزّزة بأن مؤسسات الدولة تسير على غير هدى. وبرغم الحملة التي نظمها أنصار باكيرودابو جيدا فقد أقيل دابو من منصب وزير الداخلية بمرسوم رئاسي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وحل محله عضو في حزب التجدد الاجتماعي هو سيرتوريو بيوتي، وبذلك حُلّت آخر المشاكل الخطيرة المعلّقة، التي عرقلت التنفيذ الفعّال لميثاق الاستقرار السياسي الذي وقعته في نيسان/أبريل الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة الممثلة في الجمعية الوطنية وهي الحزب الأفريقي لاستقلال

غينيا – بيساو والرأس الأخضر وحزب التجدد الاجتماعي والحزب الديمقراطي الاجتماعي الموحّد. وسبق الإقالة تقارير ترددت عن تزايد التوتر بين الوزير ورئيس أركان القوات المسلحة وسط مزاعم بوجود دعم عسكري لموقف حزب التجدد الاجتماعي. وقد نفى متحدّث عسكري هذه التقارير في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر وكذلك رئيس الأركان نفسه.

٤ - وقد عزّز قرار الرئيس حالة الضيق العامة مما اعتبر ضغطا عسكريا وتدخلا في الشؤون السياسية. وقد ظلت منظمات المجتمع المدني منذ أيلول/سبتمبر، تعرب لممثلي في مناسبات مختلفة، عن قلقها إزاء تزايد العداء للمؤسسة العسكرية على الساحة السياسية لا سيما بعد تغيير الممارسات المعتادة في تكليف رجال الشرطة بحماية أعضاء الحكومة، وبعد الاستعاضة عن حرس رئيس الوزراء من رجال الشرطة بحرس عسكريين في ١٤ أيلول/سبتمبر. وكتبت الرابطة الغينية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، إلى ممثلي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، توجّه انتباهه إلى مخاوف أسرة السيد دابو من تهديدات مزعومة لحياته. وحذّرت المنظمة أيضا من تهديدات للديمقراطية بسبب ''تدخلات مستمرة تقوم بها قوى خفية'' يقال إنها قلبت المعايير والممارسات الدستورية في البلاد. والتقى وزير الداخلية الجديد فيما بعد برئيس هذه المنظمة وطمأنه على سلامة السيد دابو.

٥ - في الوقت نفسه، بدأت الدورة العادية الأولى للسنة البرلمانية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ومن المقرر أن تنتهي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويتضمن مشروع جدول الأعمال النظر في برنامج الحكومة وميزانيتها، فضلا عن مشروع قانون للعفو عن الأشخاص الذين شاركوا في التدخلات العسكرية في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكرر الرئيس فييرا، في كلمته الافتتاحية، دعوته لإجراء انتخابات للحكومات المحلية قائلا إن الديمقراطية في غينيا – بيساو لن تكتمل بدون تلك الانتخابات. وحث الجمعية الوطنية أيضا على منح الأولوية للمناقشات المتعلقة بالعفو. وشدّد رئيس البرلمان فرانسيسكو بينانتيه على أن قانون العفو يجب ألاّ ينتهك القانون الدولي ويجب أن يضع في الاعتبار التوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، التي أهاب فيها المجلس بالحكومة والسلطات الوطنية أن تنظر في المسائل المتعلقة بالعدالة والإفلات من العقاب لدى معالجة مسألة منح العفو. وحذّر أيضا قائلا إن أي عنصر أو جماعة تحاول في المستقبل قلب النظام الدستوري بالقوة لن تمنح أي عفو، وأوصى بأن تلجأ مؤسسات الدولة إلى المساعدات دون الإقليمية وغيرها من المساعدات الدولية إذا لم يكن بمقدور القوات الحكومية أن تحترم النظام الدستوري. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر البرلمان بالإجماع ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧ حيث على تأييد

٨١ صوتا. وقد تم ذلك بعد موافقة البرلمان على برنامج الحكومة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - عقدت الحكومة مع الأحزاب الثلاثة الموقّعة على ميثاق الاستقلال عدة اجتماعات، وذلك قبل بدء الدورة البرلمانية لتنسيق المواقف ولتسوية الخلافات التي يمكن أن تضر ببقاء الحكومة. ولتحقيق تلك الغاية، اجتمع ممثلو الحكومة مع الهيئات البرلمانية للأحزاب الموقعة على الميثاق في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لمناقشة المسائل المتعلقة بالاستقرار السياسي والحكومي. وأكّد زعماء الأحزاب على أنه لا سبيل للتوصل إلى حلول طويلة الأجل للمشاكل التي تواجه غينيا - بيساو إلا من خلال توافق الآراء.

٧ - وردّا على طلب حكومة غينيا - بيساو الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٨، أُرسلت بعثة مساعدة انتخابية تابعة للأمم المتحدة إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء تقييم للاحتياجات. وأوصت البعثة بأن يكون الرد إيجابيا على طلب الحكومة وبإقامة مشروع لتقديم دعم انتخابي لذلك البلد تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشملت التوصيات أيضا استكمال الميزانية الانتخابية والجدول الزمني المقترحين بما يتسق مع التشريعات الحالية، وتطوير القدرة الوطنية من أجل التخطيط للعمليات الانتخابية، وإنشاء آلية للتنسيق بين المانحين، وتقديم المساعدة لحملات التوعية المدنية وتوعية الناخبين التي تقوم بها اللجنة الوطنية للانتخابات. وقامت بعثة تقنية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد ذلك بزيارة غينيا - بيساو في الفترة من ٥ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر لوضع وثيقة مشروع المساعدة الانتخابية. وتتعلق الصعوبات الرئيسية التي واجهت وضع اللمسات الأخيرة في التفاصيل التقنية بتعزيز وتنسيق ميزانيات الكيانات المختلفة المشاركة في تنظيم الانتخابات، والتوصل إلى توافق سياسي في الآراء على موعد إجراء الانتخابات وتسجيل الناخبين.

٨ - وقد نظّمت مبادرة حوار المجلس العام، بدعم مالي من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ما مجموعه ١٥ اجتماعا خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر في العاصمة ووسط البلد وشماله وجنوبه. وحضر الاجتماعات مواطنون من مختلف فئات المجتمع لتحديد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار، والتوصل إلى حلول وطنية للمشاكل المستعصية. وتزمع اللجنة التوجيهية للمجلس العام أيضا عقد اجتماع وطني للزعماء التقليديين بحلول نهاية هذا العام. وسيساعد هذا الاجتماع في توسيع مستوى المشاركة الوطنية في مبادرة الحوار الشاملة هذه وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من العملية.

٩ - واستمر برنامج الحوار القائم على المشاركة، الذي يقوده المعهد الوطني للدراسات والبحوث وانتربيس (صوت السلام)، في تعزيز ١٢ منهجا إقليميا للحوار تابعة له في جميع أنحاء البلاد، من خلال إجراء تقييمات للاحتياجات والتخطيط القائم على المشاركة. وتترسخ مناهج الحوار في المنظمات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني والإذاعات المحلية القائمة، وأعربت عن استعدادها لمساعدة المبادرات الأخرى الرامية إلى تسوية التراع. وستبدأ مرحلة مكثفة من البحوث القائمة على المشاركة بشأن الأسباب الجذرية للصراع، استنادا إلى مشاورات بين القواعد الشعبية في ٣٨ دائرة انتخابية، قرب نهاية عام ٢٠٠٧.

١٠ - وقد نظّمت منظمة التنمية الهولندية بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ضمن برنامج بناء قدرة البرلمان الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وينسقه مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، دورات تدريبية لأحد عشر عضوا من أعضاء البرلمان، من بينهم أربع سيدات وعضو دائم في الجمعية الوطنية، على مهارات تسوية التراعات في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ولـ ١٥ عضوا في البرلمان، من بينهم أربع سيدات، في مجال المهارات القيادية في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. واستضافت الجمعية الوطنية مؤتمرا دون إقليمي يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر للبرلمانيات وقادة المجتمع المدني من السنغال وغينيا وغينيا - بيساو لبحث النتائج المترتبة على الصراع في المناطق الحدودية مع السنغال. وحضر المؤتمر ٤٥ سيدة من الجمعيات الوطنية، المنظمات غير الحكومية في تلك البلدان. وموّل المؤتمر، في إطار برنامج صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ونُظم بمساعدة تقنية مقدمة من منظمة التنمية الهولندية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

ثالثا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١١ - خلال الفترة المستعرضة، ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غينيا - بيساو مستقرا وإن ظل هشا. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاوراته المتعلقة بالمادة الرابعة مع غينيا - بيساو. ورحب المجلس بالبرنامج المالي للطوارئ الذي وضعته الحكومة، بوصفه بداية واعدة لإعادة الاستقرار والشفافية الماليين، وشجع السلطات على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن المساعدة الطارئة التي تقدم بعد انتهاء الصراع. ولاحظ المجلس أن غينيا - بيساو ترزح بشدة تحت عبء الديون وستظل معتمدة على دعم المانحين في الأجل المتوسط، من أجل خفض أعباء الدين الداخلي المتبقي وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وأوصى المجلس بإخضاع أي مساعدات مالية جديدة لشروط ميسرة جدا، ويفضل أن تكون في صورة منح، كي لا تضاف إلى أعباء الديون. وقد قامت

بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة غينيا – بيساو، في الفترة من ٦ إلى ١٩تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار المساعدة الطارئة التي تقدم بعد انتهاء الصراع. ولاحظت البعثة تحسن الأداء المالي في النصف الأول من العام كما لاحظت تحسن تدفق المعلومات والبيانات. ومع ذلك فقد شددت البعثة على أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وأعلنت البعثة أن الصندوق في ضوء التطورات الإيجابية التي حدثت، سيكون في وضع يسمح له بالدخول في اتفاق بشأن المساعدة الطارئة التي تقدم بعد انتهاء الصراع في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبعد ذلك سيتوفر مبلغ ٥,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تحت بند المساعدة الطارئة التي تقدم بعد انتهاء الصراع، يصرف على دفعتين مدة كل منهما ستة أشهر. وأشارت البعثة، مع ذلك، إلى أن الفجوة في التمويل لعام ٢٠٠٨ تظل كبيرة وتبلغ، استنادا إلى التقديرات الحالية، ما يقرب من ٢٤ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (حوالي ٣٦ مليون يورو). وشددت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي على أن غينيا – بيساو ستظل في حاجة إلى مساعدات كبيرة من المجتمع الدولي. وأعربت أيضا عن ثقتها في أن البرنامج المالي للحكومة ينطوي على آفاق إيجابية، وأن الفريق الاقتصادي لديه الكفاءة والمقدرة على تنفيذ برنامج المساعدة الطارئة التي تقدم بعد انتهاء الصراع.

١٢ – وزارت غينيا – بيساو أيضا بعثة من البنك الدولي في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، لإجراء محادثات بشأن حالة المالية العامة، مع الحكومة وفريق صندوق النقد الدولي وتعزيز جهود التعاون، بما في ذلك الإعداد لبرنامج للطوارئ الاجتماعي. وسيقدم البنك الدولي ٦ ملايين دولار تصرف في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨، للمساعدة في سداد المرتبات المتأخرة و ١٠ ملايين دولار لدعم الميزانية. ولا تزال الحكومة ملتزمة بجدول سداد ديونها لمصرف التنمية الأفريقي، بعد سداد الدفعة المقررة في تشرين الأول/أكتوبر وقدرها ١٤٧ ٨٨ دولار.

١٣ – وتتزايد حدة التوترات الاجتماعية بسبب متأخرات المرتبات غير المسددة وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية. ورغم أن الحكومة واظبت على دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فهي لم تسدد المرتبات المتأخرة لشباط/فبراير وآذار/مارس التي ورثتها عن الحكومة السابقة. غير أن وزير المالية، ايسوفو سانها أشار إلى أن المتأخرات سيتم سدادها بحلول كانون الأول/ديسمبر. وكان هناك نقص في الأرز، أدى إلى ارتفاع أسعار التجزئة بحوالي ٣٥ في المائة. ونظرا لارتفاع معدلات الفقر المدقع، فإن لهذا النقص في السلع وهذا الارتفاع في الأسعار عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. وقد اجتمع ممثلون عن الحكومة ونقابات العمال مع بعض الأطراف

الاقتصادية الفاعلة، في إطار المجلس الدائم للتحكيم الاجتماعي، في تشرين الثاني/نوفمبر لإيجاد سبل لتخفيف الآثار الناجمة عن ارتفاع الأسعار. وفي الوقت نفسه، اندلعت موجة من الإضرابات بين المعلمين والعاملين في المجال الصحي منذ تشرين الثاني/نوفمبر بسبب عدم سداد مرتباتهم المتأخرة وغير ذلك من المسائل التعاقدية. ووجه الاتحاد العام لنقابات العمال المستقلة تحذيرا إلى الحكومة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بأن فترة السماح قد انتهت، بينما دعا الاتحاد الوطني لعمال غينيا إلى الحوار. ولم تسفر المحادثات بين نقابتي المعلمين والعاملين في المجال الصحي من جهة والحكومة من جهة أخرى، تحت رعاية المجلس الدائم للتحكيم الاجتماعي، عن نتائج تذكر، وحذرت نقابات العمال بتنظيم إضرابات أخرى. وحذر الاتحاد العام للنقابات المستقلة أيضا من أن المقترحات الحكومية بشأن الترقيات في القوات المسلحة غير مقبولة ولا يمكن التهاون فيها، لا سيما وأن الموظفين المدنيين لم يحصلوا على أي زيادات في الأجور منذ عدة أعوام.

١٤ - وأثّر تأخر الأمطار وندرتها سلبا في إنتاج الأرزّ وغيره من الحبوب. واستنادا إلى بعثة مشتركة أوفدتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل في تشرين الأول/أكتوبر، انخفضت نسبة محاصيل الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من الحبوب بمقدار ٩ في المائة مقارنة بمحاصيل الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وذكرت البعثة في استنتاجاتها أنّ البلد سيشهد نقصا كبيرا في الحبوب وسيضطر إلى استيراد ما يزيد على ٠٠٠ ٨٥ طن منها، أي ما يوازي ثلث استهلاكها العام.

١٥ - وتفشّى داء الكوليرا في منطقة تومبالي الجنوبية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر؛ وأفيد بوقوع ١٠٩ إصابات وثلاث وفيات بحلول ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد انحصر الوباء حتى الآن في قرى الساحل الجنوبي، ويعود ذلك في جانب منه إلى تحرك الحكومة والسلطات المحلية السريع للتصدي له بدعم من الأمم المتحدة. وفي هذه الأثناء، تشارف الخطة الوطنية لتنمية القطاع الصحي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ على الانتهاء. وتعرض هذه الخطة الاستراتيجيات والأولويات المتماشية مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر في البلد. واعتمدت الحكومة، في تشرين الأول/أكتوبر، خطة وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتظل الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل مصدر قلق لعدم توفر التمويل للجهة الفاعلة الوحيدة في الميدان، وهي المنظمة غير الحكومية Céu na Terra، لمواصلة أنشطتها. وتقدم الأمم المتحدة المساعدة للحكومة من أجل إعداد خطة وطنية جديدة في هذا المجال، وتوفر التدريب لموظفي المراكز الصحية الوطنية ليجعلوا هذه الخدمات جزءا من الخدمات التي تقدّمها المراكز الصحية.

١٦ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومة لإجراء تعداد سكاني. ويعود آخر تعداد إلى عام ١٩٩١. ويُعتزم إجراء هذا التعداد منزلا بمنزل في آذار/مارس ٢٠٠٨، لكن يلزم مبلغ مليوني دولار لإنجازه.

١٧ - وأكّد رئيس الوزراء كابي من جديد لممثلي طلب الحكومة إدراج غينيا - بيساو على جدول أعمال لجنة بناء السلام، وتلقي مساعدة من صندوق بناء السلام، مشددا على أنه لا بد من اتخاذ هذه التدابير لتحقيق الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز الاستقرار السياسي في البلد. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شدد رئيس الوزراء لممثلي على أن الحكومة أظهرت تصميمها السياسي على مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر خطتها الوطنية للطوارئ وأن غينيا - بيساو، إذا أدرجت على جدول أعمال لجنة بناء السلام، ستركز اهتمامها على تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع في مجالي الصحة العامة والتربية، وعلى تقديم الخدمات الأساسية الأخرى. وأضاف قائلا إن الحكومة ستوفر أيضا لإدارة شؤون الاقتصاد وإصلاح قطاع الأمن وحشد الموارد دعما على المدى المتوسط والطويل، وذلك ببذل جهود متضافرة للتعمير بعد انتهاء الصراع وبناء السلام بصورة مستدامة.

رابعا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٨ - وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سياق برنامج تقديم المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن الذي يضطلع به، على تمويل عملية تعداد مستقلة لأفراد القوات المسلحة العاملين. ويُعتبر إجراء تعداد موثوق أمرا أساسيا للتخطيط من أجل الحصول على دعم الجهات المانحة لإصلاح قطاع الأمن واجتذاب هذا الدعم، لأن القرارات المتعلقة باحتياجات وأعداد أفراد القوات المسلحة الذين سيتعين استهدافهم لأغراض التسريح لا يمكن أن تؤخذ دون بيانات مستندة إلى تعداد. وقد صيغ الإطار المرجعي للتعداد بالتشاور مع السلطات الوطنية والشركاء الأساسيين. ويُعتزم بدء العمل على التعداد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد زارت بيساو بعثة استشارية مشتركة بين مجلس أوروبا والمفوضية الأوروبية في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم الاحتياجات من أجل دعم إصلاح قطاع الأمن ضمن إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وأعلن ممثل المفوضية الأوروبية أن المفوضية خصصت مبلغ ٨ ملايين يورو لإصلاح قطاع الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وتوفد المفوضية الأوروبية أربعة أخصائيين عسكريين للعمل مع اللجنة الفنية لتنسيق إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو.

١٩ - وعقد ممثلي اجتماعا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر مع مجموعة الشركاء الدوليين في بيساو لاستعراض المشروع النهائي لوثيقة برنامج مكافحة المخدرات، بما في ذلك خطة

تقدير التكاليف. وشملت خطة تقدير التكاليف خطة الطوارئ الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات التي كشفت الحكومة النقاب عنها في آب/أغسطس ضمن البرنامج الشامل لإصلاح قطاع الأمن. وستكون خطة تقدير التكاليف جزءا من وثائق العمل لمؤتمر لشبونة الدولي المتعلق بالاتجار بالمخدرات الذي سيعقد في غينيا - بيساو، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتشترك في تنظيمه حكومتا غينيا - بيساو والبرتغال. وتدور خطة تقدير التكاليف التي وضعتها الحكومة بمساعدة فنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حول ثلاثة محاور: قدرات التحقيق وإنفاذ القانون؛ والملاحقة القضائية وإقامة العدل؛ وتنفيذ الأحكام وإصلاح السجون. وسينفَّذ برنامج مكافحة المخدرات، الذي تقدَّر كلفته بمبلغ ١٩,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يتوفر منه حاليا مبلغ ٩٠٠ ٣٠١ دولار من دولارات الولايات المتحدة، على ثلاث مراحل متكاملة: مرحلة التأثير السريع في عام ٢٠٠٨، ومرحلتا التثبيت والإدماج لإصلاح قطاع الأمن اعتبارا من الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وينص البرنامج أيضا على توفير حماية جسدية معززة للموظفين الحكوميين الأكثر احتمالا للتعرض للتهديدات وعمليات الانتقام من مهربي المخدرات. وسيكون مؤتمر لشبونة وردّ فعل المجتمع الدولي أساسيين إذا كان المطلوب نجاح التزام الحكومة المعلن عنه بمكافحة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو. وإضافة إلى البعثات الفنية الأربع التي أوفدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الميدان في تشرين الأول/أكتوبر، انتدب المكتب إلى بيساو في تشرين الثاني/نوفمبر مستشارا رفيع المستوى لمكافحة الجريمة المنظمة ومستشارا إقليميا رفيع المستوى لشؤون المساعدة القانونية. وسيُستعاض عن هذين الموظفين في المستقبل القريب بموظفين تابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سيعيّنان عبر مشاريع يموّلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا، بزيارة غينيا - بيساو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء مناقشات مع السلطات والشركاء الوطنيين بشأن الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفضلا عن استضافة مؤتمر لشبونة وتنظيمه، انتدبت حكومة البرتغال بشكل مؤقت إلى بيساو خبراء لتوفير المشورة في شؤون القانون والتحقيق وإدارة السجون لوزارة العدل والشرطة القضائية.

٢٠ - وعقد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حلقة عمل في ٢٣ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن عمليات حفظ السلام لـ ٢٧ ضابطا من ضباط القوات المسلحة، في إطار التحضيرات الجارية لإيفاد وحدة للانضمام إلى قوة حفظ السلام الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونظم المكتب أيضا حلقات

تدريب لـ ١٣٠ فردا من الأفراد العسكريين في كوميري في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار التحضيرات الجارية لإيفاد سريّة مشاة إلى السنغال في كانون الأول/ديسمبر للمشاركة في تمارين حفظ السلام الإقليمية. وسيوفر المكتب أيضا للقوات المسلحة وثائق عن برنامج تدريب المدربين. وحلفت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اليمين أمام الحكومة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٢١ - ووفر المكتب أيضا لـ ٥٠ موظف شرطة تدريبا على مدونة السلوك واستخدام القوة والأسلحة النارية والأخلاقيات في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ونُظم التدريب بالتعاون مع المفتش العام للشرطة، الجنرال بيتشوفولا نا فافي. وفي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استفاد ٣٠ فردا من أفراد الشرطة القضائية من تدريب على مختلف جوانب التحقيق الجنائي. وقال العديد من الموظفين إنهم لم يتلقوا أيّ تدريب لسنوات عديدة، مشددين على الحاجة إلى إنشاء أكاديمية للشرطة وإلى بناء القدرات. وفي هذا الصدد، باشر المكتب مناقشات مع وحدة تقديم المساعدة في مجال سيادة القانون التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بشأن إمكانية إيفاد بعثة إلى غينيا - بيساو لتقييم الاحتياجات لتقيّم إمكانيات بقاء القدرات بالنسبة للشرطة. وقدّم المكتب أيضا تدريبا على خفارة المجتمعات المحلية لـ ١٣٠ موظف شرطة في ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٢ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، واصل المركز الوطني لتنسيق إجراءات مكافحة الألغام في غينيا - بيساو، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تركيز جهوده لإزالة الألغام على مناطق في العاصمة وحولها وعلى منطقة الحدود الشمالية. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، قامت المنظمة غير الحكومية الوطنية ''لنعمل جميعا من أجل القضاء على الألغام'' (Lutamos Todos Contra las Minas)، بالشراكة مع المنظمة غير الحكومية الدولية ''إزالة الألغام الأرضية'' (Cleared Ground Demining) والمنظمة غير الحكومية الوطنية ''هيوميد'' (Humaid)، بتنظيف مساحة قدرها ٣٦٧ ١٢٨ مترا مربعا من الألغام الأرضية ودمرت ٨٢٩ ١ قطعة ذخيرة غير منفجرة و ٨ ألغام مضادة للأفراد و ١٤ لغما مضادة للدبابات.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٣ - نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر حلقة دراسية حول موضوع ''التحديات التي يواجهها الصحافيون ووسائط الإعلام في غينيا - بيساو''. وكان الاتجار بالمخدرات والاستقرار وانتخابات عام ٢٠٠٨ من بين الموضوعات التي نوقشت. حضر الندوة ٤٦ صحافيا من بينهم ١٥ امرأة.

وركزت ندوة أجريت في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر على دور الإذاعات المحلية.

٢٤ - وواصل المكتب متابعة حالة الأشخاص الثلاثة الذين حكمت عليهم إحدى المحاكم العسكرية في نيسان/أبريل بالسجن فترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات بتهمة الخيانة والتواطؤ مع العدو في ما يتعلق بأعمال القتال على الحدود الشمالية مع منطقة كسامانس السنغالية في آذار/مارس ٢٠٠٦. ورفضت المحكمة العليا العسكرية استئنافا قدّمه اثنان من المحتجزين الثلاثة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال المحتجزون الثلاثة رهن الاعتقال حاليا.

٢٥ - ونظم المكتب، بالشراكة مع المعهد الحكومي للمرأة والطفل (Instituto de Mulher e Criança) وبدعم فني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، حلقة عمل بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك في غابو في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وحضر حلقة العمل هذه ٤٧ مشاركا من منظمات ومؤسسات محلية، إضافة إلى الزعماء التقليديين. وستنظم حلقتا عمل إضافيتان في أنحاء أخرى من البلد في كانون الأول/ديسمبر. والهدف من حلقات العمل هذه هو زيادة الوعي بالاتفاقية وبروتوكولها على نطاق أوسع وجمع التعليقات التي يجدر تضمينها في التقرير الوطني لغينيا - بيساو المعتزم تقديمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٨.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٦ - على الرغم من شحة الموارد والقدرات التي لدى حكومة غينيا - بيساو، فقد قطعت هذه الحكومة شوطا بعيدا في معالجة التحديات الرئيسية المتمثلة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والتحضير للانتخابات التشريعية، والسعي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، واستعادة مصداقية البلد على الصعيد الخارجي، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وإنني أشيد بوجه خاص بالسلطات في هذا البلد لما أحرزته من تقدم ملحوظ في تعزيز البرنامج الحالي للطوارئ في البلد. إن اتفاق المساعدة الطارئة لمرحلة ما بعد الصراع، الذي سيوقع قريبا مع صندوق النقد الدولي ليؤكد نجاح الحكومة في تحقيق الهدف الذي تصبو إليه وهو إعادة توطيد مصداقيتها لدى المؤسسات المالية الدولية. فالاستمرار أمر بالغ الأهمية لو أرادت السلطات أن تستفيد من هذه التطورات. والاستقرار السياسي مطلوب أيضا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتهيئة بيئة اجتماعية مواتية لإجراء انتخابات سلمية ونزيهة في العام المقبل. وتشكل موافقة البرلمان على برنامج الحكومة سندا قويا لما تضطلع به حكومة رئيس الوزراء غابي من أعمال منذ توليها السلطة في نيسان/أبريل. وإني أحث جميع أصحاب

المصلحة على الصعيد الوطني أن يواصلوا التمسك بهذا الموقف الهادف إلى بناء توافق الآراء حتى يتسنى للحكومة أن تركز على تلبية الاحتياجات الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية لغينيا بيساو.

٢٧ – وسوف تمثل الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٨، فضلا عن كونها إحدى أولويات الحكومة، علاقة فارقة للوضع الديمقراطي في غينيا – بيساو. وإني، لذلك، أحث جميع أصحاب المصلحة على أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن تحديد موعد لإجراء الانتخابات حتى يبدأ العمل حول حشد الموارد اللازمة في هذا الصدد. وأناشد أيضا شركاء البلد الدوليين أن يقدموا الدعم لهذه العملية الديمقراطية الهامة.

٢٨ – وفيما يتعلق بالطابع الملح لمسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو، يسرني أن ألاحظ أن الحكومة منذ تقريري الأخير الذي دعوت فيه إلى اتخاذ إجراء في هذا الصدد وإلى تقديم مساعدة دولية، وفي ضوء التوصية بشأن اتخاذ إجراءات الصادرة عن مجلس الأمن أيضا في بيان رئيسه المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2007/38)، أحرزت تقدما كبيرا، بالتعاون مع شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، نحو وضع برنامج قوي لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وأناشد مرة أخرى شركاء غينيا – بيساو أن يقدموا الدعم الفعلي والسخي لمؤتمر لشبونة في إطار استراتيجية أوسع نطاقا تهدف إلى تمكين غينيا – بيساو من حشد الموارد اللازمة لمواجهة خطر الاتجار بالمخدرات المتنامي. ولقد أصدرت، في هذا الصدد تعليماتي إلى ممثلي بأن يواصل تقديم الدعم لمؤتمر لشبونة وتيسير إقامة روابط بينه وبين المؤتمر الإقليمي الذي تتولى ريادته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي سينظم في عام ٢٠٠٨.

٢٩ – لا يمكن أن يُنظر إلى الاتجار بالمخدرات باعتباره تحديا قائما بذاته، لأنه لا يزدهر إلا في بيئة تتسم بالضعف المؤسسي وبانتشار الفقر. ولن تجدي المحاولات الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات إذا لم تحظ التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالاهتمام اللازم وإذا استمر رفاه عموم السكان يتدهور، لتتحول مشاعر الإحباط إلى شعور باليأس. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد ملاحظة صندوق النقد الدولي بأن غينيا – بيساو ستظل بحاجة إلى المساعدة على المدى المتوسط، إذ أريد لها أن تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتكفل المستويات المعيشية الأساسية والدنيا لرعايا غينيا – بيساو. فتحقيق هذه الأهداف أساسي لتوطيد دعائم السلم وبناء دولة تستند إلى سيادة القانون.

٣٠ – لقد أشرت في تقريري السابق الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، إلى أنني أنوي تقديم مقترحات بشأن أفضل السبل لأن تواصل الأمم المتحدة تقديم مساعدة فعالة للجهود المبذولة

على الصعيد الوطني نحو تحقيق استقرار مستدام في غينيا - بيساو. وقد أكدت الجهات السياسية الوطنية الفاعلة والشركاء الدوليون أثناء المشاورات التي أجرتها بعثة تقييم تابعة للأمانة العامة أوفدت إلى غينيا - بيساو في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أن وجود الأمم المتحدة السياسي يظل، في ضوء التحديات المستمر والناشئة، أمرا حيويا للمساعدة من أجل توطيد الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وللحيلولة دون انحسار المنجزات التي تحققت. وفي ضوء ما ورد أعلاه، قدمت توصيتي إلى مجلس الأمن، بأن تمدد الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، لدى انتهائها في ٣١ كانون الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ليتسنى للمكتب أن يواصل مساعدة غينيا - بيساو وهي تواجه تحديات بناء السلام. ومن شأن هذا التمديد المقترح أن يتيح للمكتب تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، وتيسير الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، والقيام بمساع للوساطة ومساع حميدة تهدف إلى تشجيع الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز احترام سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٣١ - وأود، في الختام، أن أثني على موظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، تحت قيادة ممثلي، شولا أوموريجي، وعلى موظفي فريق الأمم المتحدة القطري بكامله، للأعمال التي لا يزالون يضطلعون بها في غينيا - بيساو في ظل ظروف هي في حالات كثيرة من الصعوبة بمكان.